الفصل الثامن

الكيانات الموازية

هي أنشطة ضارة ومخربة غير شرعية، تقوم لسد نقص أو فراغ في أداء الدولة، فمن المفترض أن تعطى الدولة تعليمًا جيدًا للطلاب سواء بالمدارس العامة أو الخاصة، لكن عندما يكون التعليم الذي يتلقاه الطالب في المدرسة غير كافٍ ويحتاج دروسًا خصوصية، إذًا نحن أمام نشاط غير قانونى، يضطر المواطن إلى الانخراط فيه مجتمعيًا للتعويض عن نقص أو لتحصيل منفعة مادية كما في حالة المعلم الذي يؤدى هذا العمل نظرًا لتدنى الرواتب.

كلما كانت الدولة يحكمها القانون وتعبر سياستها عن المجتمع بشكل فعلى وتضع آليات لإحكام الرقابة ليس بالمعنى الأمني فقط، كلما استطاعت أن تستأصل تلك الأعشاب الضارة التي تنبت من آنٍ لآخر، ولأن غياب الدولة عن وضع الضوابط والمعايير اللازمة لعمل الكيانات الموازية يكسر هيبة الدولة ويقوي شوكة تلك الكيانات ويبقى المواطن هو الخاسر الأول.

نماذج من الكيانات الموازية

١ـ شركات الحراسة الخاصة

انفلات أمني وعمليات سطو مسلح اجتاحت المناطق الصناعية والسكنية على السواء بعد «٢٥ يناير»، قبل أن تتطور هذه العمليات إلى إرهاب منظم بعد «٣٠ يونيو»، ما أدى إلى حدوث نشاط مكثف لشركات الحراسة والأمن الخاصة فى مصر، حيث تحولت لأحد أكبر المستفيدين من ضعف الحالة الأمنية فى البلاد، فكان الاستعانة

بشركات الحراسات الخاصة أو «الشرطة الموازية» على نحو موسع إحدى أبرز الظواهر التى شهدتها مصر على مدار الأعوام الماضية، فالأمر لم يعد قاصرًا على عمليات نقل الأموال أو تأمين المنشآت الخاصة أو المناطق الصناعية فحسب، بل امتد ليشمل منشآت حكومية وجامعات وأندية رياضية ومدارس ومستشفيات ومجمعات سكنية أيضاً. واستطاع «بيزنس» الأمن الخاص أن يحقق أرباحاً طائلة، فالشركات ارتفع عددها، والطلب على خدماتها زاد بنسب كبيرة، والخدمات ذاتها أصبحت متنوعة لحساب من يدفع. ومؤخراً أعلنت جامعة القاهرة عن استعانتها بشركة «فالكون» للأمن والحراسة لتأمين الجامعة مع بدء العام الدراسى، وهو الإجراء الذى كانت اتخذته من قبل جامعة الأزهر، إحدى أكثر الجامعات اشتعالاً بالمواجهات مع طلاب «الإخوان».

وما بين «بودى جارد» و«حراسة منشآت» و«زرع كاميرات مراقبة» و«تسليح خاص» تنوع نشاط شركات الحراسات الخاصة التى بدأت عملها فى مصر فى السبعينيات لتجذب آلاف الواقفين فى طابور البطالة، كما تطرح سؤالاً حول الحدود الفاصلة بين الشرطة «الرسمية» والشرطة «العرفية» والحدود الآمنة بين «الأمن العام» والأمن الخاص».

وارتبط وجود شركات الأمن العالمية ارتباطاً وثيقاً بعهد الانفتاح فى سبعينيات القرن الماضى، بعد دخول استثمارات أجنبية ضخمة كانت تحتاج بالتبعية لحراسات خاصة ليزداد الطلب على خدمات التأمين والحراسة وقتها، لتظهر «كير سيرفس» ، وتستحوذ على أكثر من ٥٠% من خدمات الأمن فى مصر، وتأسست عام ١٩٧٩ بشراكة بين اثنين من الأجانب ومثلهما من المصريين، ومع نجاح التجربة شهدت السوق تأسيس أكثر من شركة حتى وصل عددها اليوم لأكثر من ٢٠٠ شركة وفقاً لبيانات شعبة الأمن والحراسة بالغرف التجارية. وكثفت الشركات الأجنبية وجودها فى دول الشرق الأوسط خلال الـ١٥ عاماً الأخيرة، ومن بينها شركة«G4S» ، وهى شركة بريطانية دنماركية تأسست عام ١٩٠١ كشركة إنقاذ فى البداية، وصفها مراقبون

لسوق الحراسات الخاصة «G4S» بأنها أكبر «جيش خاص» فى العالم، ولديها ٦٣٥ ألف موظف فى ١٢٥ فرعاً وتوجد منذ أكثر من ١٢ عاماً بمصر، ولها فروع فى اليمن والأردن والسعودية والبحرين ولبنان والعراق وإسرائيل. وتأتى «كوين سيرفس» لخدمات الأمن فى المرتبة الثانية ضمن أكبر ١٠ شركات أمن تعمل بمصر، وهى إحدى شركات جهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابعة لوزارة الدفاع، وتعمل بمجالات عديدة منها أنظمة الأمن والحراسة والأعمال البحرية. وتتضمن قائمة العشرة الكبار لشركات الأمن الخاصة فى مصر «سيكيوريتس» السويدية التى تعمل فى ٥٢ دولة، ثم «سبيد سيرفس» التى يتركز نشاطها فى نقل الأموال، وتُعد واحدة من الشركات التى تقدم خدماتها للبنوك المصرية والفرنسية والأمريكية، تليها «سوبر سيرفس» وهى شركة محلية متخصصة فى نقل الأموال، بجانب مهام تأمين البعثات والهيئات الدبلوماسية وتقديم الاستشارات الأمنية. وتتخصص شركة «فالكون» التابعة لبنك «CIB»فى عمليات نقل الأموال، وهى الشركة التى أُسندت إليها مهمة تأمين المقر الانتخابى للرئيس عبدالفتاح السيسى بالتجمع الخامس، عندما كان مرشحاً لانتخابات الرئاسة، فيما يتذيل القائمة كل من «زد عبر البحار» و«الكنانة» وهى شركات محدودة النشاط.

وفي حديث مع اللواء عادل عمارة رئيس شعبة الأمن والحراسة بالغرفة التجارية بالقاهرة أجراه الأستاذ / جهاد الطويل الصحفي بصحيفة الوطن يوم الثلاثاء الموافق ٢٠١٤/١٠/٧ " تناول ما يلي:

هل هناك علاقة بين زيادة الاستثمارات والطلب على شركات الحراسة؟

- نعم هناك علاقة قوية، فتاريخ وجود شركات الأمن والحراسات الخاصة فى مصر يرجع إلى سبعينات القرن الماضى، بعد دخول استثمارات أجنبية كانت تحتاج لحراسات، وبتدفق الاستثمارات الأجنبية فى مصر والمشروعات الممولة من قبَل صندوق النقد الدولى أنشأت الدول المانحة بنوكاً أجنبيه داخل البلاد، ما أدى إلى تزايد الطلب على خدمة الأمن الخاص التى امتدت لتشمل المنشآت الفندقية والسفارات

الأجنبية، ثم القرى السياحية والمطارات والمرافق الحيوية والسكك الحديدية، وصولاً إلى التجمعات السكانية كالأبراج والفيلات والعمارات، كان السبب وراء تحفيز بعض الأشخاص إلى تأسيس شركات للحراسة والأمن.

ما القوانين الحاكمة لبيزنس الحراسات الخاصة؟

للأسف تتداخل فى تنظيم عمل شركات الأمن والحراسة سبعة قوانين وقرارات جمهورية مختلفة، منها القرار الجمهورى رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٧ فى شأن وحدات الأمن، والقانون رقم ٣٩٤ لسنة ١٩٥٤ بشأن الأسلحة والذخائر، والقانون رقم ٥٤٣ لسنة ١٩٥٤ بشأن المحال التجارية والصناعية، والقرار الجمهورى رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٠ بشأن الحراس الخصوصيين وغيرها، ويعد الخلط القانونى وعدم الموافقة على قانون موحد لشركات الأمن الخاصة كارثة، وفى منتصف التسعينيات رفض المقترح لتخوفات الشرطة من وجود شركات للأمن الخاص.

وكيف انعكس ذلك على قطاع الأمن الخاص؟

للأسف شركات الأمن الخاصة فى مصر يحكمها إطار تشريعى يمتاز بالفوضى، فالمواد الحاكمة موزعة بين قرارات ولوائح وقوانين عديدة، ولا يوجد قانون واحد شامل يحكم عملها، رغم تزايد أعدادها وتزايد قوة العمل الملتحقة بها، والاعتماد المتزايد عليها من قبَل الأفراد والشركات والبنوك والمؤسسات، ما يعطى الفرصة لبعض الشركات والأفراد العاملين بها لارتكاب تجاوزات قانونية وخروقات أمنية، بسبب غياب الإطار التشريعى المحكم الذى يوفر رقابة دائمة على عمل هؤلاء الأفراد والشركات، ويستدعى ضرورة إصدار قانون موحد يغطى أوجه عمل هذه الشركات والرقابة عليها. وأعتقد أن استمرار هذا الخلط القانونى، وعدم الموافقة على قانون موحد لشركات الأمن الخاصة أمر متعمد، لكون إقرار قانون موحد ستترتب عليه أعباء إضافية على جهاز الشرطة ووزارة الداخلية، التى سيكون منوطاً بها ممارسة هذا الدور الرقابى والتدريبى، وهو ما ترفضه وزارة الداخلية حالياً.

اذكر لنا بعض الأمثلة للضوابط التى ترى الشرطة أنها عبء عليها؟

أولاً عند اختيار أفراد الأمن، من المفروض أن تراجع الشرطة صحيفة أحوالهم الجنائية، أما برامج التدريب فالمفروض أن تكون تحت إشراف ورقابة وزارة الداخلية وإذا وجد سلاح لا بد من وجود سلاحليك وخزانة تغلق عليها ويتم تسليمه طبقاً للقواعد الموجودة بالقانون.

ماذا لو تم تفعيل قانون الحراسات الخاصة؟

لنتفق أننا كنا نواجه حالة أمنية ضعيفة تستفيد منها الجماعات الإرهابية والتشكيلات العصابية فى ارتكاب جرائم، ونحن كشركات أمن متخصصة نرى أن تفعيل القانون يدعم ملف الأمن ويقلل الخسائر.

هل يتم تسليح أفراد الأمن بالشركات الخاصة؟

حاولنا وضع ضوابط لنبتعد عن تسليح الأفراد قدر الإمكان ونكتفى بتسليح بعضهم، فسياستنا هى الابتعاد عن التصعيد، وفى مشروع القانون تحدد التسليح بحيث لا يزيد على ٣٠٪ من عدد أفراد الأمن العاملين بالشركة، وحصلت ٧ شركات على موافقة وزارة الداخلية لتسليح أفرادها ممن يتولون حراسة البنوك وعربات نقل الأموال ومواقع أخرى قبل الثورة.

وماذا عن توجه الجامعات المصرية مؤخراً للاستعانة بشركات الأمن الخاص بديلاً عن الحرس الجامعى؟

هناك شركة واحدة هى التى تحتكر هذا الأمر، إلا أن باقى الشركات لم يصلها حتى الآن أى طلب من الجامعات.

فيما صرح السيد / شريف خالد رئيس شركة فالكون لاكسترانيوز يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٤/١٠ : لدينا فى مصر ٩٠٠ شركة أمن بينها ٢٥ فقط تعمل بشكل قانوني.

٢ـ القطاع الطبي :

الكيان الموازي في القطاع الطبي، يتمثل في سيطرة المستشفيات الخاصة على ٧٠% من الإنفاق على الصحة، التي أصبحت تنافس وبقوة المستشفيات الحكومية.

كذلك سوق الدواء الموازية، أصبحت تمثل قوة لا يستهان بها، وتضم الأدوية المغشوشة والمهربة، بالإضافة إلى سيطرة شركات الدواء الخاصة على سوق الدواء والعمل على تدمير سوق الدواء الحكومية وشركات قطاع الأعمال.

أيضًا يتسبب الكيان الموازي للقطاع الطبي في انتشار الخرافات والنصب على المواطنين، باسم العلاج بالأعشاب ، وهو يسيطر على جزء كبير من عقول المصريين، وكذلك الأدوية غير الرسمية أو ممارسة غير المتخصصين لمهنة الطب.. كلها نماذج رسخت للكيان الموازي للصحة في مصر، وأسهم في ترسيخها وتضخمها المواطنون أنفسهم على مرأى ومسمع من المؤسسات الحكومية الرسمية دون رادع.

إن النظام الموازي للطب في مصر، المتمثل في الطب البديل والعلاج بالأعشاب، أو من ينتحل صفة طبيب ويدعي ممارسة مهنة الطب، لا يوجد لهم عقوبة رادعة، وتتمثل العقوبة في غرامة ٢٠٠ جنيه وفق قانون مزاولة المهنة. أصبح عدد كبير من المرضى يذهبون لغير المختصين والأطباء، والقطاع الموازي للطب منه الإعلانات المضللة الخاصة بالأدوية غير المسجلة والمهربة، وكذلك إعلانات الأطباء غير المختصين في الفضائيات بدون سلطة أو رقابة.

سوق الدواء في مصر جزء لا يتجزأ من منظومة الصحة في مصر، أصبحت تجارة رابحة توازي تجارة المخدرات، وتمثلت فيها بقوة الدولة الموازية التي تشعبت

واشتعلت المنافسة بينها وبين شركات قطاع الأعمال البالغ عددها ١١ شركة دواء حكومية، إلا أن إمكانيات وفكر شركات القطاع الخاص استطاعت تدمير الشركات الحكومية.

أن شركات القطاع الخاص أصبحت سوقا رسمية موازية لسوق الدواء الحكومية في مصر، بعد خروج شركات القطاع العام من المنافسة، وأصبحت نسبتها ضئيلة من حجم السوق، بسبب الإدارة الفاشلة وعدم وجود فكر تسويقي ناجح.

أن حجم مبيعات السوق الرسمية للدواء تصل لأكثر من ٤٠ مليار جنيه سنويا، تمثل السوق الموازية أكثر من نصفها ، وتعتمد الصيدليات الخاصة في أرباحها على السوق الموازية للدواء، التي تضم الأدوية المغشوشة والمهربة.

أن الصحة النفسية جزء لا يتجزأ من المنظومة الصحية في مصر، وهي قطاع لا يستهان به، خاصة أننا لدينا ٥ ملايين مريض نفسي حسب إحصائيات أمانة الصحة النفسية في مصر، والعدد قابل للزيادة، وهم الذين لم يكتشفوا المرض، لأن النسب العالمية تؤكد وجود ١٢% من المصريين مصابون بأمراض نفسية، ومع ذلك ليس لدينا سوى ١٨ مستشفى حكومي فقط، تضم عدد أسرة قليلة مقارنة بأعداد المرضى، بالإضافة إلى وجود ٦٠ مستشفى خاصا مرخصة تقدم خدمات الصحة النفسية وعلاج الإدمان.

ونشأ في هذا القطاع دولة موازية قوية، يمتلكها رموز الطب النفسي في مصر، ولطبيعة المرض النفسي يتم حجز المرضى داخل المستشفيات الخاصة فترات طويلة بأسعار باهظة ليس لها رادع ولا قانون ينظمها.

كما أن عدد الأسِرة الخاصة بعلاج الإدمان الحكومية لا يتخطى ٦٥٠ سريرًا لعلاج الإدمان، وهو لا يكفي، مقارنة بعدد المرضى المدمنين والمقدر عددهم بـ٣ ملايين مدمن أو أكثر، وكذلك عدد أسرة الصحة النفسية في ١٨ مستشفى بالجمهورية

٦٦٦٠ سريرًا، وعدد المرضى أكثر من ذلك مع قلة عدد الأطباء النفسيين ، نصفهم يعمل بالخارج ويحصلون على إجازات بدون راتب.

إن أسرة علاج الإدمان في القطاع الخاص ٤ آلاف سرير، ويستغلون حاجة المرضى، إضافة إلى جانب موازٍ آخر أكثر خطورة ولا يوجد حصر له، وهو مراكز علاج الإدمان المشرف على جانب منها مدمنون متعافون .

نحتاج على الأقل ٥٠ ألف سرير للصحة النفسية في مصر، لسد الاحتياجات، ونعاني من عجز رهيب في الأطباء ، وهو ما أتاح الفرصة للكيان الموازي للنمو والتضخم.

ويعد اقرار مشروع التأمين الصحى الشامل - فى هذا التوقيت ديسمبر ٢٠١٧ - على جميع المواطنين وعلى مراحل متتابعة خطوة مهمة كنا بحاجة اليها، لكن تطبيقه على ارض الواقع يحتاج الى تطوير البنية التحتية لتشمل المستشفيات العامة والجامعية والخاصة وزيادة فى اعداد الأطباء والتمريض واستحداث نظم تمويل مختلفة، والأهم هو دعم مستمر ومتباعة دائمة من القيادة السياسية فى مواجهة فئات ومجموعات غير راضية، ولم تكن تتمنى هذا النظام لتعارضه مع مصالحها الخاصة.

٣ـ التنمية الثقافية :

ليس من المفروض أن تكون الثقافة معلقة في رقبة الأجهزة التنفيذية فقط، وأتمنى أن يتضاعف عدد المؤسسات الخاصة المهتمة بالثقافة بشتى فروعها لأن المؤسسات الحكومية مكبلة بالبيروقراطية وكثرة العاملين بها ، ويجب مشاركة الجميع من كيانات ومؤسسات .

ومن أهم المؤسسات الثقافية الخاصة ساقية الصاوى التي أنشئت في ديسمبر ٢٠٠١ بقرار شجاع من محافظ القاهرة وقتها عبدالرحيم شحاتة بتخصيص تلك القطعة التي كانت خرابة للنفايات فأصبحت منبرًا ثقافيًّا مهمًّا، وواحدة من المؤسسات

الثقافية الخاصة التي حققت نجاحًا كبيرًا في استقطاب شريحه كبيرة من الشباب من المثقفين والمبدعين بمختلف المجالات وجمهور كبير لمشاهدة حفلاتها ومعارضها .

وتقيم الساقية العديد من الندوات والأمسيات الثقافية للعديد من رواد االثقافة والأدب في مصر والوطن العربى كما تتيح الفرصة لشباب المثقفين في تقديم إبداعاتهم من ندوات وأمسيات شعرية وحفلات موسيقية.

إضافة للساقية هناك الكثير من المراكز الثقافية الخاصة التي تستضيف الكثير من الندوات والأحداث الثقافية والحفلات الموسيقية مثل الوكالة والربع وتعد تلك المؤسسات بمثابة منبر لكثير من شباب الأدباء والمثقفين والشعراء.

وتفتح مكتبة ديوان بابًا آخر للكثير من القراء والمهتمين بالشأن الثقافي، وأحدثت المكتبة رواجًا كبيرًا في توزيع الكتاب بشكل مختلف عن الفكرة السابقة للمكتبات، حيث اتاحت الفرصة للكثير من مشترى الكتب للجلوس بالمكتبة مع موسيقى هادئة وفتحت أبوابها لحفلات توقيع ومناقشة الكثير من الأعمال الأدبية .

وتأتى مؤسسة ساويرس للتنمية لتتصدر المشهد الثقافى بجائزة المؤسسة الثقافية التي تمنح في يناير من كل عام لتدعم الحركة الأدبية، حيث بدأت المؤسسة في تقديم جائزتها منذ عام ٢٠٠٥ لأفضل الأعمال الأدبية المتميزة لكبار وشباب الأدباء والمبدعين في مجالات الرواية والقصة والشعر وتهدف المؤسسة إلى تشجيع الإبداع الفنى وأيضًا إلقاء الضوء على المواهب الجديدة الواعدة وتطورت المسابقة في خلال عشر سنوات لتشمل الكثير من الإبداعات .

السينما :

لقد بدأ الانهيار فى السينما في عصر الرئيس السادات بعدما قام بحل شركات القطاع العام، ولم يعد هناك مؤسسة ، مما أدى لانتشار أفلام المقاولات في تلك الفترة وخصوصًا في السبعينيات بعد حرب أكتوبر، وفى عهد مبارك حاولت الدولة السيطرة على السينما قليلاً بعيدًا عن مشاركتها في الإنتاج بمنع الأفلام التي قد تسبب غضبًا

مجتمعيًا، وتمثل ذلك في منع عدد من الأفلام التي تمس الدين أو الجنس، والأهم تلك التي تمس السياسة، مع ترك الحرية للمنتجين في إنتاج أي عمل في الحدود التي يقبل بها المجتمع، كما تراجع التليفزيون الحكومى على كل المستويات في السنوات الأخيرة ومع غياب الدولة تمامًا عن الفن وتخوف المنتجين من إنتاج أعمال جديدة سيطر السبكى على الساحة وأصبح هو المتحكم الأول فيها، مع ظهور بعض المنتجين بأفلام هادفة بين الحين والآخر، ولكن ظلت السيطرة الكاملة في النهاية له الذي قدم نموذجًا في تدمير ثقافة الشعوب من خلال مجموعة من الأفلام السوقية.

الدراما :

بدأ الإنتاج الدرامى في مصر عام ١٩٦٥، مع ظهور التليفزيون، ومنذ ظهور هذا النوع من الفن خضع لسيطرة الدولة بشكل كامل من خلال قطاع الإنتاج باتحاد الإذاعة والتليفزيون، الذي كان ينتج كل الأعمال التليفزيونية تقريبًا حتى نهاية التسعينيات ، والتي قدم خلالها ما يقرب من ١٤٠ عملا دراميًا منها علامات لن ينساها المشاهد المصرى، مثل "رأفت الهجان"، "ليالى الحلمية"، "ألف ليلة وليلة"، "المال والبنون"، "هوانم جاردن سيتى"، "لن أعيش في جلباب أبى"، وغيرها واستمر الأمر على هذا الحال حتى بداية الألفية الجديدة، وكانت مسلسلات قطاع الإنتاج تتميز بالقصة الجيدة المستمدة من الواقع المصرى والتي تتلاءم مع عادات وتقاليد المجتمع المصرى، وكان كل مسلسل يبعث برسالة اجتماعية واضحة.

ومع السنوات الأولى من الألفية الجديدة، وعدم قدرة قطاع الإنتاج على مجاراة التطور والسوق الحديث، دخل عدد من شركات الإنتاج في سوق الإنتاج الدرامى، ووصل عدد المسلسلات في بعض السنوات إلى أكثر من ٦٠ مسلسلا، لدرجة أن بعضها لم يكن لديه الفرصة للعرض، ومع هذا الانفتاح ضاعت هوية المسلسل المصرى، وأصبحت رسالة المسلسل هي الربح فقط، حتى إن تلك المسلسلات رسخت مبادئ ومفاهيم سيئة في الشارع المصرى، ومع عرض تلك المسلسلات على القنوات

الفضائية صدرت صورة سيئة عن مصر للعالم العربى، ولم يراع معظمها عادات وتقاليد المجتمع المصرى، والأسوأ من كل ذلك أن غياب قطاع الإنتاج عن أداء دوره أدى لحصر موسم الدراما في شهر رمضان من كل عام فقط، بعدما كان المشاهد المصرى معتادًا على مشاهدة مسلسل جديد كل شهر خلال السنة.

٤ـ النقابات المستقلة :

توجد في مصر ٢٥ نقابة مهنية وقد توالى بعد ذلك إنشاء باقى النقابات المهنية، حيث شهد المجتمع المصرى تزايدًا ملحوظًا من حيث العدد مع تبنى النظام السياسي المصرى للتعددية السياسية، والذي انعكس أيضًا على دورها، حيث تخطت بعض النقابات أدوارها التقليدية المتمثلة في حماية المهنة وتطويرها والتعبير عن مطالب الأعضاء إلى أدوار جديدة تلعب فيها دورًا أساسيًا مهمًا من خلال مشاركتها في الحياة السياسية في مصر، ومع هذا التغيير كان ولابد من إصدار تشريعات لترتيب أوضاع تلك النقابات، حيث صدر القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ بشأن تنظيم النقابات المهنية وسبقه القانون ٣٥ لسنة ١٩٧٦ بشأن النقابات العمالية التابعة للاتحاد العام لنقابات عمال مصر.

وفى ظل الأحداث الأخيرة والاحتجاجات الفئوية ظهرت العشرات من النقابات المستقلة وانضم إليها ما يسمى "الائتلافات الثورية" للعمال وبالرغم من أنه حتى الآن لا يوجد قانون يسمح بإنشاء هذه النقابات، إلا أنها لا تزال قائمة وينضم إليها كل يوم العشرات من العاملين، معللين أن فكرة نشأة النقابات المستقلة جاءت بقرار إدارى من وزير القوى العاملة الأسبق الدكتور أحمد البرعي، والذي استند في ذلك إلى اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ التي صادق عليها كثير من الدول ومنها مصر.

وتعددت الآراء حول تلك النقابات والكيانات المستقلة، فمنهم من يرى أن الهدف من إنشاء هذه النقابات هو تمزيق وحدة التنظيم النقابي، وبالتالى يصبح للعامل جهات متعددة تتبنى مشاكله ويصبح حقه في مهب الريح، وآخر يرى أنها كيانات عشوائية

يقودها قلة من العمال الذين يبحثون عن تحقيق أهداف شخصية ويتعمدون إثارة البلبلة والفوضى داخل مواقع العمل. ومع تزايد المشكلات والبلبلة حول تلك النقابات رفضت الحكومة مؤخرًا إنشاء أي كيانات موازية بما فيها المستقلة التي لا تستند إلى قانون ينظم نشاطها.

٥ـ العدالة والقضاء العرفي :

إن تحقيق العدالة الناجزة ، مفهوم أصبح غائباً عن جهات القضاء المصري فى السنوات الأخيرة بسبب تراكم مجموعة من العوامل والأسباب ، مما حدا بالكثيرين وخصوصًا من أبناء محافظات الدلتا والصعيد إلى إنهاء خصوماتهم أمام " المجالس العرفية " التى باتت بصورة لا شك فيها ، بديلاً لجأ إليه المتقاضون فيما يمكن أن نطلق عليه مصطلح " منظومة القضاء الموازية " ، وذلك بسبب تأخير البت فى الدعاوى القضائية المرفوعة أمام المحاكم .

غياب دور الدولة وعجزها عن تحقيق العدالة الناجزة، وفقدان الثقة لدى المتخاصمين في الاحتكام إلى منصات القضاء الرسمى، جعل العدالة مكبلة الأيدى، بالإضافة إلى قلة عدد القضاة وكثرة أعداد القضايا المنظورة أمامهم، إذ يبلغ عدد القضايا ما يقرب من ١٨ مليون قضية، بالإضافة إلى ٢٥٠ ألف دعوى وطعن منظورة أمام محكمة القضاء الإدارى والإدارية العليا بمجلس الدولة، فيما لا يتجاوز عدد القضاة الـ١٨ ألف قاضٍ، مما يعد من أهم أسباب غياب العدالة الناجزة.

وبجانب نقص عدد القضاة، فإن تناقض التشريعات الموجودة حاليًا والتي تعد الإطار الذي يتمكن من خلاله القضاة من إصدار الأحكام، من الأسباب الرئيسية في عدم تحقيق العدالة الناجزة، فمن هذه التشريعات ما مضى على إصدارها ما يقارب المائة عام، مما يجعل فهمها وإصدار الأحكام بناءً عليها أمر شاق للقضاة الحاليين.

ومن أهم الأسباب التي تقف عائقًا أمام تحقيق العدالة الناجزة، المبانى المخصصة للمحاكم في محافظات مصر المختلفة، فالقضاة يشكون باستمرار من عدم صلاحية

القاعات للاستخدام بسبب قدمها فكثير من الأبنية كانت قصورًا مشيدة من العهد الملكى وحولت إلى محاكم في عهد ثورة ١٩٥٢، ورغم مرور كل هذه السنوات لم يتم تجديدها حتى الآن بسبب ضخامة المخصصات المالية التي يحتاجها ترميم المبنى الواحد بجانب قلة عدد المحاكم وعدم سعى الحكومة لإقامة أبنية جديدة وفقاً لخطة مدروسة تلبى الاحتياجات الفعلية.

وإذا تجاوز صاحب الحق كل هذه المعوقات التي تجعل قضيته المنظورة أمام المحاكم تطول لسنوات، ورأى حلم الحصول على حكم في دعواه يتحقق، يفاجأ بعقبة أخرى أشد عثرة من سابقاتها وهى عدم قدرته على تنفيذ الحكم النهائى الصادر بحقه بسبب الإجراءات الروتينية للتنفيذ والتي تتدخل فيها في كثير من الأحيان الوساطة والمحسوبية بجانب الأساليب الملتوية التي يلجأ إليها محامو الخصوم لعرقلة التنفيذ.

بالإضافة إلى تراخي الخبراء والأطباء الشرعيين عن القيام بدورهم الحيوي في مساعدة القضاة لسرعة إصدار الأحكام فطرفا النزاع بات راسخاً فى أذهانهم أن تحويل القضية إلى أحد الخبراء يعنى دفنها فى أدراج الروتين الحكومي، والسبب في ذلك القلة الشديدة والملفتة للنظر فى عدد الخبراء ، ونجد الشئ ذاته بالنسبة للأطباء الشرعيين الذين يعانون أيضاً من قلة فى عدد الأجهزة الحديثة والموارد البشرية .

كل هذه الأسباب وغيرها كبلت أيادي الدولة وجعلتها عاجزة عن تحقيق العدالة الناجزة ، ليبرز كيان المجالس العرفية ككيان مواز للقضاء الرسمي خصوصًا أنه يلاقي ترحاباً ورضاء شعبياً ، ليحل بذلك وبلا منازع بديلاً للدولة فى هذا الجانب.

القضاء العرفى يشبه هيئة المحكمة مكتملة الأركان، ففيه قاض يترأس الجلسة وهو الأكبر سنًا والأكثر علمًا وحكمة، ويعاونه آخرون يتم اختيارهم بعناية فائقة، ويسمح لكل من المتقاضين بإحضار من يدافع عنه أو أن يقوم بالدفاع عن نفسه وسرد حججه وأدلته، ثم بعد ذلك يستمع القاضى ومستشاروه إلى الشهود، حتى إذا ما أصدروا حكمهم يكونوا مطمئنين إلى استناده على حجج وأدلة قاطعة الثبوت.

إن تحاكم أبناء الصعيد إلى مجالس القضاء العرفى أمرًا ليس وليد اليوم، فهذا طابع ورثوه من أجدادهم ومرجعه حكم القبيلة والترابط الأسرى الذي تمتاز به قرى ومدن الصعيد، فمن المعروف أن لكل عائلة شخص يسمى الكبير، أو الشيخ، أو الزعيم، وهو المسئول عن الحفاظ على حقوق باقى أفراد العائلة، والتحدث باسمهم في كافة المحافل، وفى الوقت ذاته يقع على عاتقه تحمل أعباء ارتكاب البعض لأية أخطاء منافية لتقاليد المجتمع أو الإقدام على فعل جرائم يعاقب عليها الشرع والقانون، ولذلك ينظر أبناء الصعيد إلى اللجوء لساحات القضاء المدنى أنه من الأشياء المعيبة في حق هيبة المشايخ وكبار العائلات، لأن هذا يعنى عدم قدرتهم على القيام بدورهم في الاحتواء والفصل بين المتنازعين.

٦ـ الأزهر والأوقاف

عندما تخليا عن أداء دورهما فى تصويب الفكر الديني ، ظهر التشدد والتطرف وتمدد المتطرفون فى أرجاء البلاد .

إن القانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٦٠، يعطى وزارة الأوقاف سلطة إدارة جميع المساجد في مصر، إلا أنه كان من الصعب تطبيق هذا القانون على أرض الواقع في تسعينيات القرن الماضي، خلال عهد الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، حيث أعلنت وزارة الأوقاف عن خطط للإشراف على جميع المساجد في مصر، ومع ذلك فإن عملية إلحاق المساجد لإشراف الوزارة، نجحت في الشكل وليس في الواقع، فقد مارست الحركات الدينية المتشددة على رأسها جماعة الإخوان، والسلفيون الأنشطة الدعوية في عدد كبير من المساجد دون أن تسمح للأئمة المعتمدين من الوزارة باعتلاء المنابر.

والحكومة وقتها زعمت عدم امتلاكها الموارد المالية والبشرية اللازمة لإحكام قبضتها على ممارسات الإخوان والسلفيين وغيرهم في المساجد والزوايا وبشكل خاص في الأرياف، فأعلنت «الأوقاف» فقرها من الأئمة المسجّلين لملء مساجد مصر، فضلا

عن إعلان الوزارة انتقاص أموالها مما يقف عقبة أمام دفع رواتب العاملين في المساجد، من عمال ومؤذنين ومقيمى الشعائر والأئمة.

إن حكومات "مبارك" المتعاقبة فضلت عدم اتّخاذ إجراءات صارمة ضد التيارات الدينية المتشددة، ومنحتهم الحرية في الانتشار بالمساجد مقابل الالتزام بعدم انتقاد النظام الحاكم والحكومة وسياساتها، فكانت النتيجة مأساوية .

استغل نظام الرئيس الأسبق محمد مرسي، وجماعة الإخوان ، سيطرتهم على زمام حكم البلاد، وتم تعيين أعضاء الجماعة في المناصب الرئاسية داخل «الأوقاف»، للسيطرة على المساجد في كافة أرجاء مصر، من أجل استخدام خطابهم الدينى المسموم لخدمة أهداف الجماعة ونزع الشرعيّة عن معارضيها، فضلاً عن فصل العشرات من الأئمة المعروفين بمواقفهم الناقدة لجماعة الإخوان عن العمل، مما أدى إلى نزول عدد من الأئمة إلى الشارع للاحتجاج على «أخونة الأوقاف»، بعد شعورهم بخيبة الأمل إزاء هذه السياسات التعسفية ضدهم.

فتصدت «الأوقاف» لتلك المحاولات من خلال تنفيذ حزمة من القوانين والقرارات، فأصدرت الوزارة القرار رقم ٦٤ الذي يرمى إلى إخضاع جميع المساجد والخطب في مصر إلى سيطرتها، فضلاً عن تفعيل القانون رقم ٥١ الذي ينظّم الخطب والدراسات الدينية في مساجد مصر، ويحظر القانون ذاته على الأشخاص إلقاء الخطب أو ممارسة النشاط الدعوى دون الحصول على تصريح رسمي، من وزير الأوقاف وشيخ الأزهر فهما وحدهما المخوّلان بمنح تصاريح النشاط الدعوي، وبناءً عليه تم حظر ١٢ ألفًا من الدعاة الذين لم يحصلوا على تعليم دينى في الأزهر من الخطابة في المساجد. فضلا عن عشرات المعاهد السلفية التي أغلقتها الأوقاف مؤخرًا لاستشعارها أنها تخرج أجيالاً من المتشددين.

نجحت الأوقاف حتى الآن في بسط سيطرتها إلى حد كبير على المساجد والدعاة في مصر، بالإضافة إلى اتّخاذ الوزارة خطوات للتغلّب على نقص الموارد المالية

والبشرية، فقد تمكّنت حتى الآن من حظر إقامة صلاة الجمعة في المصليات والمساجد الصغيرة وذلك للحدّ من عدد الدعاة المطلوبين، كما توسّعت الوزارة في تعيين خطباء المكافأة من خريجى الأزهر والدعاة الذين تلقّوا تدريبهم في المعاهد التابعة لوزارة الأوقاف، وفى حين يصل عدد الأئمة الدائمين إلى ٥٨ ألفًا، فقد زادت الوزارة عدد خطباء المكافأة من ٢١ ألف إلى ٣٨ ألفًا، بحيث بلغ العدد الإجمالى نحو ٩٦ ألف إمام.

٧ـ التعليم

لم يعد كالماء والهواء ولكن أغلى من المخدرات ، فى ظل تزايد عدد المدارس والجامعات والمعاهد الخاصة والاستثمارية وتراجع دور توسعات التعليم الحكومي.

لقد كان لإقامة الزعيم الوطنى محمد فريد المدارس الليلية بداية تطبيق هذه الفكرة في مصر، ثم تطورت فيما بعد لتظهر المدارس الخاصة، التي خضعت في بداية الأمر إلى رقابة حكومية كاملة، ولكنها بدأت تفك هذه القيود شيئًا فشيئًا إلى أن أصبحت كيانا مستقلا عن الحكومة، له مناهجه الخاصة في كل شيء، وانحصر دور معظمها في منح الشهادات العلمية دون علم حقيقى أو مردود إيجابى على المجتمع.

وبتطور هذه المنظومة وهذا الكيان وتفرعه، تحولت منظومة التعليم في مصر إلى منظومة معقدة ومتشابكة، حتى إن أحد خبراء التعليم الفنلندى الذي زار القاهرة مؤخرًا لتمثيل الاتحاد الأوروبى في مشروع الشراكة مع مصر في مجال جودة التعليم، أكد أنه لم يصادف كل هذا التعقيد في تركيب المدارس من قبل، فضلاً عن تفاوت المستويات التعليمية في كل نوعية من نوعيات المدارس، بل بين مدرسة وأخرى في النوع الواحد.

سبوبة المدارس

هذا التشابك والتعقيد جعل التعليم في مصر يتحول لـ"سبوبة"، وتحول التعليم من هذا المنطلق إلى مشروع تجارى في الأساس، ففيما يتعلق بسيطرة الملاك على العملية

التعليمية، يلجأ بعض أصحاب المدارس الخاصة إلى التعاقد مع عدد من المدرسين غير المؤهلين تربويًا، وعديمى الخبرة للتدريس للطلاب بمقابل مادى زهيد للغاية مقابل أن تترك إدارة المدرسة للمعلمين العاملين بها اليد في استغلال الطلاب لإعطاء دروس خصوصية.

وهنا ننتقل لكيان موازٍ للكيان الموازي؛ حيث إن مراكز الدروس الخصوصية تحولت لكيانات موازية للمدارس الخاصة، التي هي بالأساس كيان مواز للتعليم الحكومي.

ووفقًا للدراسات التي أعدها مركز البحوث الاجتماعية والجنائية في هذا الشأن، تبلغ نسبة الطلاب الذين يحصلون على دروس خصوصية ٦٦% من إجمالى الطلاب المصريين، أي ما يعادل ثلثى الطلاب.

ويعد الكتاب الخارجي سوقاً رائجة منافسة للكتاب المدرسي واستطاع بمعدية ومؤلفيه وناشريه تكوين عالم موازى أسهم فى نجاحه كل من المعلمين وأولياء الأمور والطلاب على حد سواء وأصبح الاعتقاد الراسخ لديهم جميعاً أنه الطريق للنجاح والتفوق بعيداً عن الكتاب المدرسي فحقق لأصحابه أرباحاً طائلة تحمل تكلفتها المواطن.

ورغم كل الجهود التى بذلت ومازالت لإصلاح منظومة التعليم بشكل كامل عبر حزمة من الاجراءات على مراحل قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى إلا أن الطريق يحتاج لصبر ومثابرة ومساندة مجتمعية للجهود الحكومية.